رئيس الجمهورية جلال طالباني : بقاء القوات الامريكية مطلب عراقي ..اولاً

بغداد / المدى

أعلن رئيس الجمهورية جلال طالباني إن الولايات المتحدة طلبت السماح لبقاء قوات في العراق حتى عام ٢٠١٥ وإن المفاوضين العراقيين وافقوا على بقاء القوات الامريكية حتى عام ٢٠١١ . فيما اكد طالباني ان الصيغة النهائية للاتفاقية مع الامريكان كان قد اتى بها رئيس الوزراء الى المجلس السياسي للامن الوطني وتمت دراستها من جميع الجوانب. موضحا بأن الحكومة تريد ان يتم الاتفاق مع الامريكان مع موافقة غالبية الشعب وموافقة البرلمان بأكثريته.

وقال رئيس الجمهورية في تصريحات صحفية لقناة الحرة ان الحكومة لا تريد ان تنفرد في عقد الاتفاقية،مبيناً الى ان بعض النقاط التي كانت عالقة قد تم حلها.

واشار الى موضوع الانسحاب والسيادة وقيادة العمليات العسكرية وموضوع سيطرة القائد العام للقوات المسلحة على التحركات وعلى الاعتقالات وعلى كل ما يمس بالسيادة العراقية موضحا ان هذه الاتفاقية تعيد للعراق السيادة الوطنية، واضاف اما بالنسبة لبقاء القوات الامريكية هو في الحقيقة مطلب عراقي اولا، لان العراق لم يستكمل بعد بناء قواته المسلحة، نعم خطونا خطوات جيدة في اعادة بناء الجيش العراقي، وفي اعادة بناء قوات الشرطة وخطونا خطوات جيدة في تزويد الشرطة والجيش بأسلحة حديثة، والحمد لله هناك تقدم كما ترون، وشيء مهم آخر هو ان الناس بدأوا يكرهون الارهابيين والارهاب ويتعاونون مع قوات الامن وهذه ظاهرة مهمة جدا لان التعاون الشعبي والتأييد الشعبي هو العامل الاساسي في انجاح محاربة الارهاب ثم ان الناس بدأوا يملون من هذه المشاكل التي تعرقل التنمية والتقدم.

وبشأن العملية الجراحية التي اقيمت لسيادته في امريكا والاشاعات التي قيلت فيما يخصها قال رئيس الجمهورية في الحقيقة عندما زرت مستشفى مايو كلينيك كان الهدف الاساسي هو اجراء عملية جراحية في الركبة لكن الفحوصات اظهرت وجود خلل في صمام بالقلب وتطلب اولا ازالة هذا الخلل، وسابقا كان ذلك الخلل مشخصا في الاردن وآنذاك كانت نسبة الفتحة (٦٧٪) بمعنى ان الانغلاق (٣٣٪)، ولكن بعد اجراء الفحص اصبح الفتح (٥٥٪) و (٤٥٪) الانغلاق وبالتالي وجدوا ضرورة ازالة هذا الصمام وتبديله بصمام آخر نسيجي والحقيقة العملية لم تطل كثيرا وبقائي في المستشفى لم يطل ايضا، فقط (٥) ايام، ولكنني وجدت انه من المناسب ان ابقى لأيام قرب المستشفى ثم انتقلت قبل اسبوع الى واشنطن للراحة وكنت بصدد الرجوع الى الوطن ولكن معالي وزير الخارجية ابلغني هاتفيا ان الاستاذ نوري المالكي يفضل ان أترأس انا وفد العراق الى الامم المتحدة لذلك قررت البقاء حتى يحين وقت افتتاح اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة وبالمناسبة لدي موعدان آخران في نيويورك في نفس الوقت، احدهما هو انني مع موعد الى اجتماع (المبادرة الدولية للرئيس كلنتون)، الرئيس السابق كلنتون عنده هذه المؤسسة وانا للمرة الثانية مدعو الى هذا الاجتماع، وهناك اجتماع آخر لرؤساء الدول التي تقودها الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية، وان شاء الله سأحضر الاجتماعات الثلاث هناك.

واضاف: انا كنت في بغداد واشيعت في احدى المحطات التلفزيونية بانني اصبت بالاغماء ونقلت الى المستشفى بسرعة وقلت حينها بان هؤلاء حسب المثل الانكليزي يريدونني ان اكون هكذا الا انني كنت في صحة جيدة عندما جئت الى الولايات المتحدة ولحين دخول المستشفى لم اتوقع عملية جراحية لتغيير الصمام فمن البداية جئت من اجل الركبة وبعدها رأوا اهمية تغيير الصمام وقالوا ان الركبة لا تحتاج الى عملية جراحية وستعالج بالابر، الآن وضعي الصحي جيد واتمتع بكامل الصحة والطبيب نصحني ان امارس الرياضة وانقص الوزن وليس هنالك شيء آخر، وبالنسبة للطعام حددوا لي نظاما غذائيا خاصا اطبقه حتى ينقص وزني.

وبشان ما يريد قوله للرأي العام العراقي لكي يطمئنه على صحته قال مام جلال : الحقيقة انا لا اريد ان اخفي شيئا لا عن الرأي العام العراقي ولا عن أحد من الاصدقاء، انا قبل مجيئي تحدثت مع الاخوة الذين اعرفهم وكذلك القادة المسؤولين في العراق واخبرتهم بانه توجد مشكلة الركبة وكذلك مشكلة الصمام في القلب ولو كان هناك اي شيء آخر كنت اقوله للناس، انا طبعا مؤمن واعتقد ان الاعمار بيد الله واذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون ، لذلك انا لا اخاف من المرض ولا اخاف من المضاعفات وانما اقول الحقيقة للناس خاصة رجل في موقعي مسؤول في الحزب والدولة يجب ان يكاشف الناس بحقيقة الموقف.

الحقيقة انا لا احتاج الى اي شيء غير اعتيادي، الفحوصات طبعا موسمية والعملية الجراحية نجحت بشكل جيد جدا وبعد ذلك خضعت لفحص آخر تبين ان الصمام الجديد يعمل بشكل جيد ولا توجد اية مضاعفات لذلك من الناحية الصحية استطيع ان اقول بانني الآن احسن من السابق بكثير.

واكد طالباني بصدد متابعته لاخبار العراق وهو في مستشفيات الولايات المتحدة قائلاً : في الحقيقة، كنا على اتصال يومي اولا بمكتب ديوان رئاسة الجمهورية وكذلك بمكتب الرئيس وكذلك بالاخوة في الحكومة، فيوميا كنا نطلع على جميع الاخبار الموجودة فضلا عن أن الاخوة المسؤولين تفضلوا واتصلوا بي منهم الدكتور عادل عبدالمهدي والدكتور طارق الهاشمي والسيد نوري المالكي والدكتور اياد علاوي والآخرين جميعهم اتصلوا بي وكانوا يزودونني بالاخبار المفرحة الحمدلله في العراق الآن لانه خلال هذه الفترة الاوضاع الحمدلله جيدة وعملية بشائر الخير نجحت في ديالى بشكل مطلوب وهنالك ايضا تطور في موضوع التنمية والخدمات العامة.وبشأن تصريحات منسوبة لرئيس الوزراء بانه تم الاتفاق مع الامريكان على مهلة الانسحاب في نهاية عام ٢٠١١ ونفي الجانب الامريكي قال رئيس الجمهورية: نعم، اعتقد انه تم الاتفاق على الاسس العامة، وان الصيغة النهائية للاتفاق كان رئيس الوزراء قد اتى بها الى المجلس السياسي للامن الوطني الذي انا اتشرف برئاسته وتمت دراسة هذه الاتفاقية من جميع الجوانب لان الحكومة العراقية تريد ان يتم الاتفاق مع الامريكان مع موافقة، على الاقل، غالبية الشعب العراقي، وموافقة البرلمان العراقي بأكثريته لذلك الحكومة لا تريد ان تنفرد في عقد الاتفاقية، هنالك بعض النقاط التي كانت عالقة اعتقد تم حلها وانا حسب علمي وحسب ما أخبرني معالي وزير الخارجية الاستاذ هوشيار زيباري، فإن الاتفاق قد تم على الاسس الاساسية، بقيت الصياغة، يمكن في بعض الكلمات وفي موضوع الانسحاب وموضوع سيادة العراق وموضوع قيادة العراق للعمليات العسكرية وموضوع سيطرة القائد العام للقوات المسلحة الذي هو رئيس الوزراء على التحركات وعلى الاعتقالات وعلى كل ما يمس بالسيادة العراقية، في الحقيقة هذه الاتفاقية تعيد للعراق السيادة الوطنية، بالنسبة لبقاء القوات الامريكية هو في الحقيقة مطلب عراقي اولا، لان العراق لم يستكمل بعد بناء قواته المسلحة، نعم خطونا خطوات جيدة في اعادة بناء الجيش العراقي، في اعادة بناء قوات الشرطة وخطونا خطوات جيدة في تزويد الشرطة والجيش بأسلحة حديثة، كمثل اقول لك، قبل سنة كان كل (٥) شرطيين عراقيين عنده بندقية واحدة، اليوم كل شرطي عراقي يحمل بندقيته الخاصة، فالحمد لله هناك تقدم كما ترون، وشيء مهم آخر هو ان الناس بدأوا يكرهون الارهابيين والارهاب ويتعاونون مع قوات الامن العراقية وهذه ظاهرة مهمة جدا لان التعاون الشعبي والتأييد الشعبي هو العامل الاساسي في انجاح محاربة الارهاب ثم ان الناس بدأوا يملون من هذه المشاكل التي تعرقل التنمية وتقديم الخدمات والخيرات ولذلك انا اعتقد ان الفترة مقيدة بطلب عراقي والعراق يستطيع طبعا متى ما يشاء ان يطالب بالتغيير.

وبشان توقعاته الا يكون هناك جندي غير عراقي في نهاية عام ٢٠١١ قال السيد الرئيس : ان شاء الله، نعم هنالك نص في الحقيقة كان هنالك بالاصل مقترح امريكي الى ٢٠١٥ والعراقي الى ٢٠١٠ ومن ثم صار الاتفاق على ان يكون الى عام ٢٠١١ وللعراق الحق اذا وجد ضرورة في ان يطلب تمديد بقاء هذه القوات.

وحول ازمة مدينة كركوك وتكهنات ان تكون محط انفجار في العراق قال رئيس الجمهورية اولا، كركوك هي مدينة عراقية، ثانيا، هي مدينة التآخي القومي، ثالثا، المادة (١٤٠) من الدستور وضعت الحلول لهذه القضية والدستور صوت عليه اكثر من (١٢) مليون عراقي وهنالك مبدأ رابع ايضا انه نحن في العراق نؤمن بالتوافق، بان المكونات الاساسية في المجتمع العراقي ممثلوها يجب ان يتوافقوا ونفس الشيء في كركوك يجب ان نجد التوافق بين الممثلين الحقيقيين للكرد والتركمان والعرب والكلدوآشور وبالتالي انا لا اعتقد ان كركوك ستحدث فيها انفجارات ولا قلاقل انما هنالك كما تعلم في كل زمان ومكان متطرفون ومتعصبون يدلون بهذه التصريحات.

واضاف : اما فيما يتعلق بالمشاكل بين البيشمركة والحكومة، لم تقم المشكلة في منطقة كركوك، بل كانت في منطقة ديالى، حيث كان هنالك لواء من البيشمركة وهو جزء من الجيش العراقي وقد ذهبوا الى هذه المنطقة بطلب من القوات الامريكية والقوات العراقية ليساند العمليات ضد الارهابيين، هؤلاء ذهبوا الى هذه المناطق وقدموا تضحيات بعشرات الشهداء والجرحى فلما بحث معي معالي دولة رئيس الوزراء هذه المسألة قلت انت القائد العام للقوات المسلحة تستطيع ان تأمر ولكن المشكلة حدثت عندما يذهب ضابط صغير الى قائد اللواء (٣٤) فهو بالطبع يرد عليه بانه من يكون ويبلغه بان لو كان الامر صادرا حسب القانون والاصول لا احد يعترض لانه من حق رئيس الوزراء ان ينقل كل قوات البيشمركة التي هي بالاصل لم تعد قوات بيشمركة بل اصبحت جزءا من الجيش العراقي وقسم منه أصبح جزءا من حرس الاقليم وقسم آخر اصبح جزءا من حرس الحدود وكلها تابعة من حيث النتيجة الى القائد العام للقوات المسلحة، مثلا حرس الحدود تابعة مباشرة لوزير الداخلية وبقية القوات الاخرى يقودها القائد العام للقوات المسلحة الذي هو دولة رئيس الوزراء لكن هنالك اجراءات اصولية قانونية لتلك المسائل والا فليست هنالك مشكلة ولن تكون هنالك مشكلة.

وفي ختام الحديث التلفازي قال الرئيس مام جلال: كل موضوع عراقي يفرحنا إذا كان سارا ومفيدا وتؤلمنا الاخبار السيئة، مثلا انا تألمت كثيرا للشائعة التي روجت عن صحة سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني حفظه الله لانني شخصيا اعتبره نعمة من الله للعراق ولعب دورا كبيرا ولكن عندما تكرم سماحة آية الله العظمى الشيخ بشير النجفي واتصل بي هاتفيا مشكورا اطمأننت على صحة سماحة آية الله السيستاني ايضا. اشكركم جميعا وبعد اعمال الجمعية العمومية ان شاء الله سأعود الى بغداد.

عسكريون أمريكيون يقتلون أربعة معتقلين عراقيين

بغداد / الوكالات

ذكرت صحيفة نيويورك تايمز في عددها الصادر امس الأربعاء، أن ثلاثة عسكريين أمريكيين قتلوا أربعة معتقلين يعتقد انهم على صلة بمجاميع مسلحة في منطقة الرشيد غربي بغداد ، الأمر الذي رفضت القوات الامريكية التعليق عليه.

وقالت الصحيفة إن في آذار او نيسان ٢٠٠٧ عمد ثلاثة عسكريين امريكيين غير مفوضين ، إلى قتل أربعة عراقيين معتقلين على مقربة من قناة نهر في بغداد، مشيرة الى ان الضحايا كانوا معصوبي العيون ومقيدي الايدي، حسب ما قال اثنان من الجنود في افادات لهم تحت القسم.

ونقلت الصحيفة عن الرقيب الأول في إفادة أدلى بها ، قوله إنه بعد عملية القتل ابلغ الضابط المسؤول عنهم الجنديين الآخرين بازالة أكياس الراس والاصفاد عن جثث الضحايا.

واشارت الصحيفة الى ان الافادات ووثائق قضائية اخرى وصلتها عن طريق شخص مقرب الى احد الجنود في الوحدة العسكرية، طلب عدم ذكر اسمه، وهو معني بنتائج الاجراءات القانونية بشان هذه القضية.

وذكرت الصحيفة ان الافادات تقول ان بعد ازالة أكياس الراس والاصفاد قام الجنود الثلاثة برمي الجثث الاربع في قناة النهر ، والتحقوا باعضاء وحدتهم الذين كانوا ينتظرون بآلياتهم على مقربة من مكان الحادث، وعادوا جميعا الى مركز مشترك في جنوب غرب بغداد.

وذكرت الصحيفة ان الجنود المذكورين ينتمون كلهم الى السرية D، الكتيبة الاولى، لواء المشاة ١٧٢، لم توجه اليهم تهم بارتكاب جريمة. غير ان المحامين الذين يمثلون افراد آخرين من الفصيل نفسه قالوا ان موكليهم شهدوا او سمعوا اطلاق نار، حيث قيل انه حدث في معركة غربي بغداد، وقالوا انهم يرجحون توجيه تهم للجنود الثلاثة بالقتل.

وقالت الصحيفة ان افادات الرقيبين، جوزف مايو، رقيب الفصيل، والرقيب مايكل ليهي طبيب الفصيل، بينت ان على الاقل واحدا من الضحايا قتل بتعليمات من الرقيب الاول جون هتلي، الذي قال الجنود عنه انه قتل اثنين من المعتقلين بمسدسه باطلاق النار على رؤوسهم من الخلف.

واشارت الصحيفة الى انها اتصلت امس بمحامي الرقيب هتلي، ديفيد كورت، في المانيا الا انه لم يرد على اتصالاتها، واضافت ان في الشهر الماضي اتهم اربعة جنود من وحدة الرقيب هتلي بالتآمر على القتل من خلال موافقتهم على خطة بقتل العراقيين الاربعة، في واحدة من حوادث انتهاكات القوانين العسكرية التي تحظر عدم المساس بالمقاتلين الاعداء عندما لا يحملون سلاحا، وعندما يكونون في حالة اعتقال.

وبهذا الاطار تكشف التقارير الصحفية ان مشروع الاتفاقية الامنية العراقية الامريكية الذي من المؤمل ان يتم توقيع الطرفين عليها قد يغفل جانب حصانة العراقي من القتل ، ويأمل العراقيون ان تتضمن بنود الاتفاقية امكانية محاكمة الجنود الامريكان الذين يتعرضون للعراقيين بقصد القتل او اي حالة من الحالات اللاانسانية في محاكم عسكرية عراقية ومنع صفة الحصانة عن القوات الامريكية .

وقالت الصحيفة إن افادات الرقيبين تظهر ان القتلى الاربعة مرتبطون بمسلحين في منطقة الرشيد جنوب غرب بغداد.

وقال الرقيب ليهي في افادته ان عندما ذهب فصيلهم في دورية واوقف الضحايا، ابلغهم ضباط كبار في وحدتهم ان الادلة غير كافية لاعتقال هؤلاء الأربعة، وابلغت الفصيل باطلاق سراحهم، إلا ان الرقيب الاول، هتلي، عمد الى طلب اخذ المعتقلين الى مكان قريب من القناة وقتلهم هناك، بحسب الافادة.

أما الرقيب مايو، فقال في افادته، كما تقول الصحيفة، فقد عزا قراره بقتل المعتقلين الى "الغضب"، على ما يبدو بسبب مقتل اثنين من رفاقه.

وقال الرقيب ليهي في افادته "انا اشعر بالخزي مما فعلت"، لكنه اضاف "عندما فعلت ذلك اعتقدت اني افعل ذلك من اجل عائلتي. لكني تاكدت الآن انني اسات لأسرتي اكثر مما لو لم اقم بذلك".

بعد ان عبرت بغداد عن قلقها

وفد عراقي يتوجه الى الكويت لبحث الملفات العالقة

بغداد / المدى

علم ان وفدا عراقيا برئاسة وكيل وزارة الخارجية سيصل الى الكويت في السابع من شهر ايلول المقبل لاستكمال المحادثات بشأن مسألة صيانة العلامات الحدودية بين العراق والكويت ، ومسألة تعويض بعض المزارع العراقية التي يفترض ازالتها بموجب الترسيم الحدودي بين البلدين.

وكان المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ ، قال في تصريحات صحفية امس الاول إن الحكومة ناقشت ملف القضايا العالقة مع الكويت، وتدعو إلى مفاوضات جادة مع هذا البلد بشان التوصل إلى حلول بشأنها.

وأوضح أن بغداد ترغب بتسوية الملفات العالقة كافة مع الكويت، والتي تعود إلى عهد النظام السابق، وذلك على أساس الإحترام المتبادل ومصالح البلدين.

وأكدت مصادر مطلعة أن المحادثات ستشمل أيضا مسألة تعويض بعض المزارع العراقية التي يفترض ازالتها بموجب الترسيم الحدودي بين البلدين.

وما زالت هناك ملفات عالقة بين العراق والكويت اهمها موضوع الديون وترسيم الحدود.

واجبر العراق بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠ على دفع ٥٪ من عائداته النفطية لصندوق تابع للامم المتحدة للتعويض عن اضرار ما خربه الاجتياح العراقي.

وتلقى الصندوق طلبات تعويض قدرها ٣٥٤ مليار دولار الا انه اقر منها ٥٢ مليار دولار فقط بينها ٤٥ مليار دولار للكويت.

ودفع الصندوق حتى الان ٢١ مليار دولار كتعويضات عراقية لغزو الكويت بينها ١١ مليار دولار للكويت.

يشار إلى أن قضية الديون المترتبة على العراق جراء غزو الكويت وترسيم الحدود يشكلان أهم هذه القضايا العالقة بين البلدين .

البنتاغون: نقل المسؤوليات الأمنية للقوات العراقية رهن بالأوضاع الميدانية

واشنطن / وكالات

أعلنت وزارة الدفاع الأميركية أنها تريد أن تنقل المسؤوليات الأمنية إلى القوى الأمنية العراقية في أسرع وقت ممكن، إلا أن هذا الانتقال يجب أن يكون مرتكزا إلى بعض الشروط.

وردا على طلب رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي بضرورة انسحاب القوات الأميركية بحلول العام ٢٠١١ قال المتحدث باسم وزارة الدفاع الأميركية براين ويتمن:

" نحن نتشاطر الهدف نفسه مع الحكومة العراقية وهو نقل المزيد من المسؤوليات الأمنية للقوات العراقية وهذا الأمر يتقدم جيدا ولكن في نهاية الأمر لا شي يغير من واقع أننا نعتقد بقوة أن انسحاب القوات الأميركية وقوات التحالف يجب أن يكون مرتكزا على الشروط الميدانية وما شاهدناه هو تحسن دراماتيكي للوضع في العراق مع تعزز الوضع الأمني وكذلك التطور المضطرد لقدرات القوات العراقية".

وأضاف ويتمن أن تطور قدرات القوات العراقية يسمح بمناقشة انسحاب القوات الأميركية مشيرا إلى أن حديث المالكي حدد بعض الأهداف التي يمكن العمل على تحقيقها ويبقى الاتفاق النهائي الذي يجب أن يلحظ الاتفاق على جميع البنود المعلقة.

وكان رئيس الجمهورية جلال طالباني قد أكد اتفاق الجانبين العراقي والأميركي على سحب آخر جندي أميركي من بلاده عام ٢٠١١ طبقا لما أعلنه رئيس الوزراء نوري المالكي.

وقال طالباني في تصريحات صحفية في واشنطن حيث يقضي فترة نقاهة بعد إجراء عمليتين جراحيتين في القلب وفي إحدى ركبتيه، إن هناك نصا مكتوبا بهذا الشأن .

وأشار طالباني إلى أن الاتفاق يعطي العراق الحق في طلب إبقاء القوات الأميركية إلى ما بعد هذه المدة إن رأت الحكومة العراقية أن هناك حاجة إلى ذلك.